

## الفصل الثالث

### تقدير الاحتياجات التعليمية

#### مقدمة :

يسود الخلط في الكتابات عن اقتصاديات التعليم بين استخدام مفهوم الاحتياجات أو الحاجات Needs والمتطلبات Requirement والطلب Demand وتستخدم بعض الكتابات هذه المفاهيم على أساس الترادف . في حين يميز البعض الآخر بينها . فالاحتياجات تعني ما ينبغي أن يحدث أما الطلب فيعني ما يحدث بالفعل .

ويرتبط بمفهوم الطلب مفهوم العرض فهما يرتبطان معا ارتباطا وثيقا في التخطيط التعليمي . ويستخدم أسلوب العرض أو الطلب Supply & Demand في تخطيط القبول بمستويات التعليم المختلفة. وأكثر قطاعات التعليم استفادة من هذا الأسلوب قطاع إعداد المعلمين. وذلك لارتباط الإعداد بالوظيفة ارتباطا مباشرا. وهو أمر لا يتوفر بهذه الصورة أو الدرجة لقطاعات التعليم الأخرى. ومن أحسن التصنيفات لمفهوم الحاجات ما يقدمه لنا برادشو في السطور التالية.

#### تصنيف برادشو Bradshaw للحاجات :

لعل أهم مناقشة علمية موضوعية لمفهوم « الحاجات » - Needs وما تضمنه من معنى ما يقدمه لنا برادشو Bradshaw في تصنيفه للحاجات الاجتماعية. وهو يحدد في هذا التصنيف أربعة معاني لمفهوم الحاجة على النحو التالي :

أ - الحاجات المعيارية Normative وهي الحاجات التي يقوم عالم الاجتماع أو رجل الإدارة أو الرجل المهني بتحديددها وفقا لمعايير أو مستويات معينة. وفي ضوء هذه المعايير يمكن بحديدها إذا كان الفرد في حاجة أم لا.

ب - الحاجات المحسوسة Felt وهي الحاجات التي يحس بها الأفراد أو يشعرون بها وهي تعادل في المعنى «الرغبات» أو ما يرغب الأفراد في تحقيقه.

ج - الحاجات المعلنة أو المعبر عنها Expressed وهي الحاجات المحسوسة في الكلام السابق عندما تتحول إلى طلب معلن أو معبر عنه فالحاجات المعلنة إذن هي حاجات محسوسة معبر عنها .

د - الحاجات المقارنة Comparative وهي الحاجات التي يمكن التوصل إليها بالتساؤل عما إذا كان الأفراد في ظروف مشابهة لغيرهم يتلقون نفس الخدمات المقدمة لهم أم لا ؟

ومن هذا التصنيف يتضح أن الحاجات التعليمية تتضمن هذه الأنواع الأربعة من الحاجات. فالحاجات المحسوسة أو المعبر عنها تظهر عادة عند الآباء عندما يشعرون بأن أبنائهم في حاجة معينة إلى نوع معين من التعليم ثم يعبرون عن ذلك في صورة حاجة معلنة . فمطالبة الأمهات أو الآباء بإنشاء دور حكومية للحضانة أو رياض الأطفال مثلا تعبر عن هذين النوعين من الحاجات .

أما الحاجات المعيارية والمقارنة فهي عادة تتخذ أساسا عقلانيا في رسم السياسة التعليمية . فهذه السياسة تعتمد على أساس الحاجات المعيارية في تقديم التعليم المناسب لمختلف أعمار التلاميذ حسب قدراتهم و كفاءاتهم وميولهم وفي تحقيق مستويات تعليمية معينة أو التوسع فيها . وتعتمد أيضا على الحاجات المقارنة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة وإنشاء المدارس في المناطق الفقيرة أو المحرومة وتقديم العون المادي والعون لها. وينبغي أن نشير إلى أن الحاجات المعيارية قد تستخدم أيضا من جانب المربين والمعلمين لتقدير الحاجات الفردية للتلاميذ ويعتمون في ذلك عادة على الاختبارات بما فيها الاختبارات الموضوعية . وبناء على ذلك يعملون على مواجهة هذه الحاجات وفق الحاجات الخاصة بكل تلميذ على حدة . وقد يستخدم ذلك في توجيه التلميذ إلى نوع معين من الدراسة سواء كانت أكاديمية أم علمية أم مهنية أم عملية .

أو توجيهه لنوع معين من التعليم الخاص إذا كان معاقا . أو عمل برنامج تعليمي علاجي له إذا كان متخلفا في دراسته . وهكذا .

والواقع أن الحاجات نسبية وقد تختلف من شخص لآخر . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : من المخول أو الذي بيده السلطة لتحديد حاجات فرد ما ؟

إن القرار خطير وله جوانب شائكة . ولتوضيح ذلك نستعين بما يذكره أهل الاختصاص من أن التوسع في التربية الخاصة للمعاقين يمكن أن ينظر إليه على أنه بصفة عامة يخدم مصالح المهنيين العاملين في هذا الميدان كما أنه يخدم عملية الأطفال « المتعنين » والسيطرة عليهم بطريقة تحول دون الاخلال بعمل نظام

التعليم العام . ويستطرد أهل الاختصاص في القول بأن الطريقة التي يستخدم بها مفهوم الحاجة هنا يشير بالتأكيد التساؤل حول الحاجة في مفهومها المعياري . ذلك أن طريقة التقييم الذي يعتمد عليها المهنيون في تحديد مثل هذه الحاجات تدعونا إلى التفكير مليا في الأساس الذي قام عليه الحكم أو القرار ومن المستفيد منه. ( Finch : p.102 ) .

معنى النقص أو العجز Shortage :

إن أهم أهداف التخطيط التعليمي للقوى البشرية هو تفادي العجز أو الزيادة في المهن المختلفة؛ بيد أن العجز أو الزيادة في المفهوم الاقتصادي له معنى محدد فمن جانب الاحصاءات الاقتصادية يكون هناك عجز عندما يزيد المطلوب من القوى البشرية لإحدى الصناعات عن المعروض منها . وسد هذا العجز أو النقص لا يكون بالضرورة بزيادة المعروض من القوى البشرية المطلوبة. ولكن نظرا لأنه يصعب عمل ذلك في بعض المهن ومنها مهنة التعليم. لما يتطلبه زيادة أجور المعلمين على سبيل المثال من أموال ضخمة. فإن التخطيط التعليمي الذي يهدف لزيادة المعروض من المعلمين للعمل بأجور معينة يكون له ما يبرره.

هناك معنى آخر للعجز أو النقص. فهو لا يقتصر على الوضع الراهن كما في المعنى السابق وإنما يمتد إلى المستقبل. فيكون هناك عجز عندما يكون المعروض المتوقع من القوى البشرية لمهنة ما في المستقبل أقل من الطلب المتوقع عليها. ويحدث ذلك عادة بالنسبة للمعلمين في معاهد إعدادهم وما يتوقع من أعدادهم في ظل المطلوب المتوقع للتوسعات التعليمية.

وقد يعني العجز أو النقص أيضا الاختناقات التي تحدث في بعض المناطق دون الأخرى لاسيما في المناطق الريفية أو النائية. وهذا يحدث كثيرا بالنسبة للأطباء بصفة خاصة. فعلى حين يكون المعروض من الأطباء في المدن مناسبة للمطلوب منهم نجد أن المعروض منهم للعمل في الريف أو المناطق النائية يقل عن المطلوب. وقد يحدث نفس الشيء في حالة المعلمين وبعض المهن الأخرى. ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتوفير حوافز مادية وعينية للعاملين في مثل هذه المناطق مثل توفير المسكن المناسب والخدمات الضرورية أو وسيلة المواصلات ومنحهم حوافز مادية وتشجيعية مثل ترقيتهم إلى الوظيفة الأعلى في زمن أقل من أقرانهم العاملين في المدن أو احتساب مدة خدمتهم في الريف أو المناطق

النائية مضاعفة بالنسبة لمعاشهم الذي يحصلون عليه بعد نهاية خدمتهم.

### العوامل المحددة :

تحدد الاحتياجات التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في مقدمتها العوامل الآتية :

١- الأهداف الكبرى للمجتمع : وهي تمثل الضرورة التي يحددها المجتمع لنفسه في ظل ظروفه الماضية والحالية والمستقبلية . ومن المعروف أن الأهداف الكبرى للمجتمع هي التي تحدد أهداف التعليم وفلسفته وبالتالي تحدد احتياجاته.

٢- الطلب الاجتماعي على التعليم : ويعني ذلك مدى رغبة السكان أو أفراد المجتمع في التعليم والإقبال عليه والاستفادة منه. ومن الطبيعي أنه كلما زاد إقبال السكان على التعليم وازداد الطلب الاجتماعي عليه زاد تقدير الاحتياجات. وقد تكون هناك مجموعات صغيرة من السكان تعيش في أماكن محرومة ثقافية أو متخلفة أو في بيئة منعزلة بعيدة كالوديان والصحاري والجبال. مثل هذه المجموعات ينبغي وضعها في الاعتبار في تقديرنا للاحتياجات التعليمية.

٣- النظرة إلى تعليم المرأة : تختلف المجتمعات في نظرتها للمرأة تبعاً لأوضاعها الاجتماعية. والمرأة نصف المجتمع. وبعض المجتمعات تعطيها حقوقها كاملة بما فيها حق التعليم. ونظراً لتقارب المجتمعات في ذلك فإن تقدير الاحتياجات التعليمية يتفاوت أيضاً. وينبغي وضع الاحتياجات التعليمية للمرأة في اعتبارنا عند تقدير الاحتياجات التعليمية للمجتمع ككل.

٤- تعدد المجموعات العرقية واللغوية: توجد في كثير من البلدان مجموعات عرقية ولغوية متعددة من السكان تنتمي إلى ثقافات متعددة وقوميات متنوعة وطوائف دينية مختلفة . ولمثل هذه المجموعات احتياجاتها التعليمية الخاصة التي يجب أن توضع في الاعتبار. وتوفير مثل هذه النوع من التعليم يساعدهذه المجموعات على تحمل غربتها واغترابها من ناحية وتأقلمها وتكيفها مع المجتمعات التي تعيش فيها من ناحية أخرى .

### التنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية:

من الموضوعات التي شغلت بال رجال الاقتصاد واستحوذت على تفكيرهم الطريقة التي يمكن بها التنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية. وكانت هذه من المشكلات التي واجهتهم في عملهم في دول مختلفة. واستخدموا طرقا مختلفة. من الطرق الأولى التي استخدمت ما قام به أشبي Ashby في تقريره عن نيجيريا عام ١٩٦٠. وقد اعتمد في طريقته على قاعدة وضعها لنفسه تقوم على افتراضه أن أعلى مستوى للقوى البشرية ينبغي أن تزيد سرعة نموه مرتين على معدل النمو الاقتصادي المستهدف وأن المستوى المتوسط للقوى البشرية وهم - العمال الذين أنهوا التعليم الثانوي وأمضوا سنة على الأقل في التعليم العالي - يجب أن تزيد سرعة نموه ثلاث مرات. و من السهل توجيه النقد إلى هذه الطريقة على اعتبار أنها لا تقوم على أساس موضوعي أو دراسة علمية وإنما هي على أساس افتراض شخصي.

هناك طريقة أخرى استخدمت في نيجيريا أيضا عام ١٩٦٣ و ١٩٦٥ قامت على أساس سؤال أرباب العمل عن عدد العمال اللازمين لهم في القطاعات المختلفة في الأعوام التالية أو السنوات القادمة. بيد أن المعلومات المتحصلة عن هذه الطريقة ثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليها لأسباب كثيرة تتعلق بانعدام الأساس العلمي الذي تقوم عليه أية حسابات لمثل هذه الاحتياجات من جانب أرباب العمل.

ومن الطرق التي استخدمت للتنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية طريقة المقارنات الدولية. وهي تقوم على أساس مقارنة القوى العاملة والبنى التعليمية لدول تختلف فيما بينها في مرحلة أو درجة نموها. وبدراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات في هذه الدول يتوصل إلى مؤشرات موجهة عن الإنتاج والتوزيع المهني والتعليمي . ومن أهم الدراسات التي استخدمت طريقة المقارنة الدولية ما قامت به المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية - OECD عام ١٩٧٠ من دراسة على ٥٣ دولة من دول العالم .

هناك طريقة أخرى تعتمد على دراسة النسبة بين نوع معين من القوى البشرية وقطاع معين أو قطاعات معينة من السكان . مثل التنبؤ بالاحتياجات من المعلمين على أساس حساب النسبة بين المعلمين والتلاميذ أو حساب معدل عدد

التلاميذ لكل معلم. ويصدق ذلك أيضا على التنبؤ بالاحتياجات من الأطباء بحساب معدل عدد الأطباء لمختلف قطاعات السكان في الأماكن المختلفة.

بيد أن الأمر بالنسبة للمعلمين والأطباء يختلف عن بقية قطاعات المهن الأخرى من حيث ارتباط المؤهل الدراسي بالمهنة والعمل ارتباطا مباشرا وهو ما يمثل سهولة نسبية في حساب الاحتياجات والتنبؤ بها . وليس الأمر كذلك بين المهن الأخرى لتداخل المؤهلات الدراسية وتداخل المهن فيما بينها.

وأخيرا وليس آخرا ينبغي أن نشير إلى طريقة أخرى شاع استخدامها في التنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية في كثير من الدول النامية والمتقدمة هي طريقة حساب النسبة بين القوى البشرية وبين المخرجات التعليمية . وقد استخدمت هذه الطريقة للتنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية كأساس للتخطيط التعليمي في ست دول من دول البحر الأبيض المتوسط هي اليونان وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا وتركيا ويوغوسلافيا. ( OECD - 1965 ) . وهو المشروع الذي عرف باسم المشروع الإقليمي لحوض البحر الأبيض المتوسط .  
Mediterranean Regional project(MRP).

وكان لهذا المشروع تأثير كبير على التخطيط التعليمي في مختلف البلاد. وقد استخدمت طريقة مماثلة فيما بعد في دول أمريكا اللاتينية. ولم تسلم هذه الطريقة أيضا من النقد الذي وجه إليها لاسيما ما أثاره هوليلستر Hollister ١٩٦٧ في تقييمه للمشروع الإقليمي لحوض البحر الأبيض المتوسط. وفي مقدمة هذه الانتقادات أن المعدلات الجامدة للارتباط بين القوى العاملة و المخرجات مضللة ، وأن فكرة وجود علاقة جامدة بين المهن وبين التعليم هي أضعف الحلقات في حساب الاحتياجات من القوى العاملة ، وأنه من الصعب التنبؤ بالتحولات التكنولوجية وما يلزمها من قوى بشرية.

وهكذا ظهر من استخدام الطرق المختلفة للتنبؤ باحتياجات الاقتصاد القومي من القوى العاملة أنها تفتقر إلى المصداقية وتكتنفها مشكلات كثيرة .

الحاجة أم الإختراع :

هناك مثل يقول « الحاجة أم الإختراع » . ويصدق هذا المثل على التربية كما يصدق على غيرها من المجالات. فالحاجة إلى المهارات التكنولوجية والفنية أدت

إلى إنشاء المدارس الفنية بأنواعها المختلفة. والحاجة إلى عدد كبير من المعلمين أدت إلى وجود أنظمة جديدة من إعداد المعلم مثل الاعداد المتناوب أو المتبادل أي تبادل الدراسة والعمل والإعداد المتسارع أي اختصار مدة الاعداد المهني أو استكمالها بألوان أخرى من التدريب أثناء الخدمة . والحاجة إلى توحيد أنواع المدارس التي كانت قائمة في مصر حتى عام ١٩٥٢ في مدرسة إبتدائية واحدة قد أدى إلى إلغاء اللغة الإنجليزية التي كانت تدرس فيما عرف باسم المدرسة الإبتدائية دون غيرها من أنواع المدارس الأخرى، الأولية والإلزامية والكتاتيب. ومع أن إلغاء اللغة الإنجليزية من المدرسة الإبتدائية في مصر وغيرها غالبا ما يبرر على أنه حماية لتعليم اللغة القومية إلا أن هذا التبرير لا يستند إلى أساس علمي موضوعي ولا إلى الممارسات الموجودة في كثير من نظم العالم المعاصر المتقدم منه والنامي على السواء لاسيما في الدول ثنائية اللغة أو متعددة اللغات. والحاجة إلى تعليم أعداد كبيرة من التلاميذ مع عدم وجود العدد الكافي من المدارس أدى إلى استخدام المدارس لتعليم أكثر من مجموعة واحدة من التلاميذ على فترتين أو ثلاث فترات كما أدى إلى استخدام ما يعرف بالفصول المتحركة وهي الفصول التي يتعلم فيها مجموعة من التلاميذ أثناء إنشغال المجموعة الأصلية بأعمال أخرى في مكان آخر مثل التدريب العملي في الورش أو المعامل أو الزيارات أو الأنشطة الرياضية والموسيقية والفنية وما شابه ذلك. وعدم وجود أعداد كافية من التلاميذ في المناطق البدوية أو الصحراوية أو النائية بما يسمح بقيام مدرسة كاملة وجد نظام المدرسة ذات الفصل الواحد ونظام المدرسة المتدرجة التي تضم صفوفًا مختلفة من التعليم بل وقد تضم نوعين من التعليم معا كالتعليم الإبتدائي والمتوسط معا، أو المتوسط والثانوي معا . وهكذا.

إن انتشار الكتاتيب قديما في بلادنا الإسلامية لم يكن نتيجة آمال وأحلام المرين وإنما كان نتيجة لحاجة ومطلب اجتماعي ديني. ولذلك كان تعليم الدين يحظى بأولوية التعليم قبل تعليم القراء والكتابة. وإن ما نجهده اليوم من جيوب قليلة مترسبة في مجتمعاتنا حيث يعزف الآباء من ارسال أبنائهم إلى المدارس لحاجتهم إلى تشغيلهم وهم صغار يعكس صورة المجتمع الريفي القديم الذي لم يكن في حاجة إلى قيام المدارس.

### احتياجات الفرد واحتياجات الدولة :

إن الصراع بين احتياجات الفرد واحتياجات الدولة له جذور عميقة في الماضي البعيد. ومن الأمثلة التقليدية المعروفة التربية الاسبرطية التي ترجع إلى عدة آلاف سنة قبل الميلاد فكانت تربي أبنائها جسميا لا فكريا ليكونوا محاربين يدافعون عنها. وكانت حياة الفرد من الطفولة حتى الكبر محكومة بإرادة الدولة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكان الطفل عند ولادته يخضع لاختبار جسمي فإذا كان عليل الجسم حكم عليه بالموت. ونجد مثل هذا الصراع في العصور الحديثة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وامتد حتى القرن العشرين. وانتهى الأمر بقيام حريين عالميتين أهلكتا زهرات في الشباب قبل الأوان وقدر قاس لم يمهل ذلك الربعان.

وكان ظهور دولة الرفاهية ثورة ضد انعدام المساواة في الماضي لاسيما ضد البطالة المزمنة أثناء الحريين العالميتين . وكانت ثورة ضد أعداء الإنسان الثلاثة: الفقر والجهل والمرض . والدولة منظمة تقوم على أكتاف رجال السياسة وموظفي الحكومة بما لهم من قوة ونفوذ على حياة المواطنين بحكم موقعهم في مراكز السلطة .

وفي عبارة مشهورة للويس الرابع عشر امبراطور فرنسا في الماضي «الدولة أنا» والأمر الآن ليس بهذه الدرجة من البساطة. فقد أصبح للدولة نظامها ومؤسساتها وقوانينها وتشريعاتها التي يقوم عليها تسيير دفة الأمور في البلاد في كل المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما من دولة في العالم المعاصر إلا وتعاني من المشكلات التي تستعصي على الحل وفي مقدمتها مشكلة التعليم وعلاقته بالبطالة بين خريجي مؤسساته. وهو ما يعتبر لب الأزمة التعليمية في الدول على اختلاف شاكلتها. وقد تفاقت بصورة خطيرة في عالمنا المعاصر . وتوصف حضارة اليوم أو الحضارة العالمية المعاصرة بأنها مادية في طابعها العام أكثر منها روحية. ويحلو للبعض أن يصف هذه الحضارة المعاصرة بأنها حضارة الوسائل لا الغايات، فهي أغنى فيما وفرته لنفسها من وسائل أكثر من أي وقت مضى . لكنها تسيء استخدام هذه الوسائل لأنها تفتقد المثل الأعلى الذي يوجهها. إنها حضارة الجسم الكبير والروح الصغيرة . ومن هنا يكون لمشكلة البطالة بعدا جديدا. ففي ظل غلبة القيم المادية على الروحية تصبح



البطالة عاملا مدمرا للشعوب ونفسيات الشباب. وكل ما نشهده في عالمنا المعاصر من جريمة وإرهاب وعنف وإدمان ترجع في أساسها إلى مشكلة البطالة.

وقد وجدت مشكلة البطالة في الماضي ولها جذور تاريخية في بعض البلاد. منها بريطانيا. ففي مطلع القرن التاسع عشر قام العمال المتعطلون عن العمل في الفترة من ١٨١١م إلى ١٨١٦ بتدمير المصانع وآلات النسيج لأنهم اعتبروها مسئولة عن البطالة و انخفاض الأجور. وسمي هؤلاء العمال باللوديين Luddites نسبة إلى إسم زعيمهم Ned Ludd وقد دمرت المصانع في يورك ولانكشير وأسيلت الدماء وأعدم ١٧ لوديا في يورك عام ١٨١٣.

وهناك مثال آخر لمشكلة البطالة في الماضي نورده عن مصر. فقد ورد في مذكرة وزير المالية عام ١٩٣٨-١٩٣٩ إشارة إلى مشكلة المتعلمين أو الخريجين المتعطلين عن العمل جاء فيها:

« ولا بد لي من تقرير حقيقة ملموسة . . هي تعذر توفير العمل لكافة الشباب العاطلين في الوقت الحاضر. وذلك لضيق ميدان العمل الحكومي أو الحر» (عبد العزيز فهمي مطر . ص ١٤٥)

واقترحت المذكرة حلا لهذه المشكلة بوضع سياسة تعليمية تقوم على أساس موازنة العرض والطلب بين عدد الخريجين والمتوفر من الوظائف. وهذا يعني تحديد عدد الملتحقين بالمعاهد العلمية مع تعديل برامج التعليم الخاصة بها بحيث يتوفر منها ما تتطلبه الحياة العملية من هؤلاء الشباب. أي أن يعني بالكفاءة قبل العدد.

وحيثما تستشري البطالة يكون الصراع على الحصول على لقمة العيش من أجل البقاء صفة مميزة لأسلوب الحياة قد تصل إلى حد التقاتل والتناحر لضيق الفرص . وهو ما يفت في عضد المجتمع ويفكك أوصاله. وتختفي الكلمة الطيبة من على الألسنة وتنتزع الرحمة من القلوب وتقل المعاملة الحسنة بين الناس. ويزدهر العنف والجريمة والإرهاب والبلطجة و«الشمحطة» وما شابه ذلك من الأساليب الإجرامية.

ومن قبيل المقارنة نعرض لمشكلة البطالة بين الشباب في الدول الأوروبية. وبلغت الأرقام يبين الجدول التالي نسب البطالة في دول السوق الأوروبية المشتركة

النسبة المئوية للبطالة		الدولة
سن ٢٥ فما فوق	سن ١٨ - ٢٥	
٩,٥	٢١	كل دول السوق
١٠	٢٠	بلجيكا
٨	١٠	الدانمارك
٨,٥	٢٢	فرنسا
٨	٩,٥	ألمانيا
٦	٢٢	اليونان
١٧	٢٤	أيرلندا
٥	٣٣	إيطاليا
١,٥	٦	لوكسمبورج
٩	١٦	هولندا
٧	٢١	البرتغال
١٦	٤٧	أسبانيا
١٠	١٨	بريطانيا

ومن هذا الجدول يتضح أن ما يقرب من ثلث القوى العاملة في دول السوق الأوروبية متعطلة عن العمل، وأن البطالة بين الشباب (سن ١٨ - ٢٥) أعلى منها بالنسبة للفئات الأخرى. وغني عن القول أن البطالة تدمر الشباب وتقتل فيهم التطلع الطموح وتولد في نفوسهم الإحساس بالظلم والثورة والتمرد والعنف وكل مظاهر الانحلال والانحراف.

أنواع التدريب المتاحة للشباب :

يبين الجدول الآتي أنواع التدريب المتاحة للشباب من سن ١٦ - ١٨ في بعض الدول الأوروبية عام ١٩٨٤ . (Debeauvais : 1992,P.63)

الدولة	التعليم	التنمية	تعليم	غير الملتحقين
	الثانوي	الصناعية	الكبار	بأي برنامج تدريبي
	%	%	%	عددهم بالآلاف
فرنسا	٦٠	٨	٥	٢٥٥٧
ألمانيا	٣٥	٤٠	٢	٢٩٠٦
إيطاليا	٦٠	٧	٤	٢٧٢٠
هولنده	٥٣	١٥	٤	٧٣٠
السويد	٧٤	-	٨	٣٧٠
بريطانيا	٣٣	١٥	١٥	٢٧٧١

ويتضح من هذا الجدول أنه على الرغم من وجود برامج تدريبية وتأهيلية للشباب بعد سن الإلزام وهي السن التي يتكون عندها المدرسة فهناك ما يتراوح بين الربع والثالث غير ملتحقين بأي برنامج تدريبي أو تأهيلي. وهذه النسبة إذا ما ترجمت إلى أعداد وأرقام فإنها تصل إلى ملايين الخريجين كما هو مبين بالجدول.

خطوات الإصلاح :

من بين الخطوات التي تقوم بها الدول الأوروبية بتخاذها حالياً القيام بعدة إصلاحات تربوية للنظام التعليمي بها. من بينها استحداث أنظمة فرعية ومؤسسات تعليمية جديدة وتطوير محتوى التعليم و طرائقه وأساليبه وزيادة

فعاليته في إكساب المعرف والمهارات. واتخذت الدول إجراءات مختلفة كحلول للموقف. ففي فرنسا على سبيل المثال أنشئت حديثا لجنة الاقتصاد والتربية. وفي بريطانيا قامت برامج مختلفة أشرنا إليها في مكان آخر من مؤلفاتنا\*.

والى جانب الجهود الفردية للدول قامت الجهود العالمية التي حملت لواءها منظمة اليونسكو. فقامت بإنشاء تعاون عالمي في برامج معينة مثل برنامج التربية من أجل التفاهم العالمي والتربية من أجل حقوق الإنسان والتربية البيئية والتربية السكانية. ويجب أيضا أن نشير إلى جهود المجلس الأوربي Council of Europe ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية الأوربية OCED. وهناك الجهود المتعددة بين الحكومات والدول لا سيما دول أوروبا الغربية. ووجدت برامج للتعاون والتبادل بين هذه الدول في مجال التعليم والتدريب منها البرنامج المعروف باسم إرازموس Erasmus وكوميت Comett وبيترا Petra ولينجوا Lingua وأريون Arion وسيديفوب Cedefo ويورديكا Eurydica وتيمبس Tempus.

وهذه البرامج تهدف أساسا إلى رفع مستوى أداء النظم التعليمية في الدول الأوربية المختلفة وزيادة فاعليتها وكفاءتها في إعداد الشباب وتربيتهم وتأهيلهم للحياة وسوق العمل. ومنها ما يركز على تعليم اللغات الأوربية مثل برامج إرازموسى ولينجوا.

\* أنظر لنفس المؤلف كتاب الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث . ١٩٩٦ . عالم الكتب ، القاهرة .